

ثورة ١٤ تموز في العراق وتغيير نظام الحكم

م. م سمير محمد عبد الله

المديرية العامة لتربية صلاح الدين

قسم تربية سامراء

الملخص

يركز البحث على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العراق في العهد الملكي الذي استمر من ١٩٢١-١٩٥٨، والتي كانت سبب من الاسباب قيام ضباط الجيش العراقي بتشكيل تنظيم الضباط الاحرار للتخلص من الحكم الملكي، ونجحوا بإسقاطها وأعلنوا الجمهورية بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وبعد الثورة شكلت مجلس السيادة والمكون من رئيس وعضوين، وانيطت به مهام رئاسة الجمهورية، ولكن عملها كان مقيدا بسبب وجود شخصية قوية متمثلة بعبد الكريم قاسم رئيس الوزراء، استمر عمل المجلس الى ان تم الغائها بعد ثورة ٨ شباط ١٩٦٣.

الكلمات المفتاحية: تنظيم الضباط الاحرار، ثورة ١٤ تموز، عبد الكريم قاسم، مجلس السيادة.



The July 14 revolution in Iraq and the change of the regime

Sameer Muhammad Abdullah

Education Directorate
Samarra Education Department

Abstract

The research focuses on the political, economic and social situation in Iraq in the royal era that lasted from 1958-1921, which was one of the reasons for the Iraqi army officers to form the Free Officers Organization to get rid of the monarchy and they succeeded in bringing it down and declaring the Republic with the July 14 ,1958 revolution. After the Sovereignty Council was formed, consisting of a president and tow members, but her work was restricted due to the presence of a strong personality represented by Abdul Karim Qassem, the prime minister. The work of the council continued until it was abolished after the revolution of February 8, 1963.

Keywords: Organization of the Free Officers, July 14 Revolution, Abdel Karim Qassem, Sovereignty Council.

المقدمة

امتازت الأوضاع السياسية في العراق اثناء الحكم الملكي ١٩٢١-١٩٥٨ بعدم الاستقرار نتيجة التدخل البريطاني في العراق، ونتيجة التبدلات العديدة في الوزارات، وحدثت انقلابات وإعلان الاحكام العرفية لأكثر من مرة، وأيضاً الجانب الاقتصادي لم يحظى الاقتصاد باهتمام يستحق الذكر من النظام الحاكم، رغم امتلاك العراق ثروات كبيرة إلا إنها لم تستثمر بالشكل الصحيح، بسبب انعدام التخطيط، ونتيجة سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية أدى الى سوء الأوضاع الاجتماعية فعانى كل الطبقات الاجتماعي من الأوضاع السيئة في البلاد.

ونتيجة سوء الأوضاع الداخلية وسيطرة القوى الاستعمارية على البلاد قام عدد من الضباط في الجيش العراقي بتكوين تنظيم الضباط الاحرار والتي اخذت على عاتقها اسقاط الملكية وإعلان الجمهورية، ونجحت في يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ في ذلك، وشكلت بعد الثورة مجلس للوزراء كانت لها السلطتين التنفيذية والتشريعية، وشكل عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف مجلس السيادة تولت مهام رئاسة الجمهورية واستمر عملها حتى انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، اذ تم حل المجلس، وانهاء حكم عبد الكريم قاسم وقتله.

قسم البحث الى محورين: المحور الأول تناولت الأوضاع في العراق قبل ثورة ١٤ تموز وتشكيل تنظيم الضباط الاحرار، والمخططات لإسقاط الحكم الملكي واهداف الثورة ومصير الثلاث الكبار الملك فيصل الثاني وخاله عبد الاله ونوري السعيد، وفي المحور الثاني درست التحول من النظام الملكي الى نظام جمهوري، حيث تم تشكيل مجلس السيادة ليقوم بمهام رئاسة الجمهورية، وبينت الأسباب التي دعت عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف الى تشكيلها وعدم تشكيل مجلس لقيادة الثورة، والاسماء التي تم اختيارها والتي روعي في تشكيلها مكونات الشعب العراقي، وذكرت بعض من ادوارها في تسيير أمور الدولة حتى إلغائها بعد قيام ثورة ٨ شباط ١٩٦٣.

ثورة ١٤ تموز أسبابها ونتائجها

أولاً: الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل الثورة:

قامت الدولة العراقية بعد اقتسام الدول الاستعمارية الكبرى الاقطار العربية، وتجزئتها، وإقامة كيانات ضعيفة فيها، ليسهل حكمها، والسيطرة على شعوبها، ونهب خيراتها، وقد كان العراق إحدى تلك الدول التي ساعدت بريطانيا على ايجادها^(١).

وقف النظام الملكي الذي قام في ٢٣ آب ١٩٢١م ضد أي تغيير كانت تطالب بها الحركة الوطنية والتي كانت تمثل مصالح القوى الاجتماعية الصاعدة في المجتمع، والتي كانت تسعى الى المشاركة في الحكم من أجل تحقيق أهداف الشعب في السيادة التامة والرفاه وتحقيق التطور الاقتصادي والسياسي للبلاد^(٢)، ويتبين من القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥ الذي قام المجلس التأسيسي بتشريع، الحفاظ على المصالح البريطانية في العراق، وألا يتعارض مع أحكام المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٢٢، وصيغت بشكل يغلب فيه السلطة التنفيذية على حساب السلطين التشريعية والقضائية^(٣).

لم تكن الانتخابات في العهد الملكي نزيه، بل كانت تزور، بإن تنظم قوائم النواب من قبل رئيس الوزراء ووزير الداخلية والبلاط، ثم تبلغ الموظفين الإداريين لتنفيذها، وفي بعض الأوقات كانت الحكومة تستدعي متصرفي الألوية وتعطيهم قوائم النواب الذين يجب فوزهم^(٤)، وكان مجلس النواب ومنذ تأسيسه عام ١٩٢٥ وحتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فيه النسبة الكبيرة من الملاكين للأراضي الزراعية، ومن رؤساء العشائر^(٥)، وكان النظام الحاكم يستفيد من وجود هؤلاء النواب في الحكم لكي تدير الحكم وفق وجهتها وبما يحقق مصالحها^(٦)، والدليل على ذلك لم يرق أي من المجالس النيابية التي تكونت في العهد الملكي بحجب الثقة عن أي رئيس وزراء ولا وزير وأن ظهرت أي تقصير في أداء المسؤولية^(٧).

ومن مظاهر عدم الاستقرار السياسي في العهد الملكي، هو سرعة تبدل الوزارات وسهولة إعلان الاحكام العرفية، إذ تشكلت ٥٩ وزارة من تاريخ ٢٥ تشرين الأول عام ١٩٢٠ وهو تاريخ اول وزارة برئاسة عبد الرحمن النقيب^(٨) الى ١٤ تموز ١٩٥٨، وأشترك في تأليف الوزارات ٢٣ رئيساً للوزراء، وبلغ عدد المجالس النيابية ستة عشر مجلساً، وأعلنت الاحكام العرفية ١٦ مرة^(٩).

كانت الحكومة تعنتي بالشرطة وتجهزها بالأساليب القمعية وتصرف عليها وتزيد من أعدادها، وأصبحت تتعقب المواطنين في المدارس والكليات والمقاهي ودور السينما، وتقوم بتقديم التقارير يومية عن المواطنين^(١٠)، وأصبحت شهادة الشرطة هي المفضلة في المحاكم وكلمتها النافذة في تعيين وقبول الطلاب في المدارس الثانوية والكليات^(١١)، وتم إنشاء مديرية التوجيه

والدعاية العامة لمراقبة النشاطات الثقافية كالرقابة على الصحف والمجلات وكذلك الكتب المستوردة من مصر وسوريا ولبنان، بذلك حرمت المواطن العراقي من متابعة التيارات الفكرية والأدبية في الوطن العربي^(١٢).

من مظاهر عدم الاستقرار السياسي حدوث اول انقلاب عسكري في العراق في ٢٩ كانون الأول ١٩٣٦ بقيادة بكر صدقي^(١٣)، وقد اغتيل بعدها في ١١ آب ١٩٣٧ على أيدي ضباط آخرين، ومن الاحداث المهمة مقتل الملك غازي^(١٤) في حادث سيارة عام ١٩٣٩، ولما كان ابنه الأمير فيصل^(١٥) دون سن البلوغ أصبح خاله عبد الاله^(١٦) وصيا عليه، وساء الوضع بين العراق وبريطانيا نتيجة لرفض بعض السياسيين والعسكريين العراقيين قبول الرأي بدعم السياسة البريطانية في الحرب العالمية الثانية دون قيد وشرط، نتيجة ذلك قام رشيد عالي الكيلاني^(١٧) في أول نيسان عام ١٩٤١ بالاستيلاء على السلطة وشكل حكومة الدفاع الوطني، إلا ان البريطانيين استعادوا السيطرة على الوضع في آخر أيار عام ١٩٤١^(١٨).

يؤدي العامل الاقتصادي دورا مهما في قيام الثورات، لما لها من أهمية في حياة الناس، ففي العراق لم يحظى الاقتصاد باهتمام يستحق الذكر من النظام الحاكم، رغم امتلاك العراق ثروات كبيرة ألا إنها لم تستثمر بالشكل الصحيح، بسبب انعدام التخطيط والاستغلال الداخلي والخارجي^(١٩)، اذ عاش العراق في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين تحت سيطرة حكام موالين لبريطانيا، وعانى العراقيون أثناء الحرب العالمية الثانية بسبب النقص الشديد والارتفاع الشديد في أسعار المواد الغذائية الأساسية كالقمح والسكر والأرز والاقمشة والسلع الاستهلاكية^(٢٠)، وعلى الرغم من ذلك حاول بعض الساسة إن يسيروا نحو التقدم والتطور للقضاء على الفقر والجهل، ولكن هذا التطور لم يتناسب مع تطور العصر، لأنها كانت بطيئة^(٢١)، وسيطرة الاحتكارات على القطاع المصرفي والتجاري وقطاع النفط خاصة، وبذلت دون استثمار الموارد النفطية ذاتيا، والانطلاق ببناء اقتصاد وطني مستقلا عن السيطرة الخارجية، واسهمت في عرقلة المشاريع الصناعية الكبرى، والهدف جعل الاقتصاد الوطني متخلفا وخاضعا للبلدان المسيطرة على السوق العالمي^(٢٢)، ووضع العراقيين أمام الوحدة الاقتصادية للأمم العربية لمنعها من فك التبعية الاقتصادية^(٢٣).

وكذلك ساد التخلف وعدم التوازن في تركيب الهيكل الاقتصادي من أغلبية الطابع الزراعي الى ضعف القطاع الصناعي، وغلبة الطابع الاستهلاكي واستفحال البطالة والهجرة والتخريب، واستغلال الفلاحيين والعمال والتجار أبشع استغلال ونزع ملكية الفلاحيين، وتسليم قسم

من أراضي الدولة الزراعية الى الاقطاعيين تحت ستار التفويض الى اشتداد مظاهر الرشوة في جهاز الحكومة^(٢٤).

أما الأوضاع الاجتماعية فقد تميز المجتمع العراقي بكثرة الأمراض المستوطنة والوافدة التي أثرت على المستوى الصحي، وازدادت نسبة الوفيات وخاصة بين الأطفال، مع ملاحظة قلة المستشفيات وافنقارها الى الشرطين الطبي والصحي قياسا الى عدد السكان^(٢٥).

عمل الانكليز عند دخولهم العراق مع عملاتهم على توسيع الملكيات الكبيرة الاقطاعية، وأرادت من خلالها ضرب الاقتصاد العراقي، وهبوط المستوى الاقتصادي للأغلبية الساحقة من أبناء الشعب وهم الفلاحين، وفي عام ١٩٣٣ شرعت الحكومة العراقية الى سن قانون حقوق وواجبات الزراع، وادعت الحكومة بانها تسعى لتنظيم عملية الإنتاج الزراعي بكفاءة ونتاجية افضل، ولمنع هجرة الفلاح العراقي الى المدينة، ولكن غاية الحكومة الحقيقي هو ربط الفلاح بمالك الأرض وتقييد حركته، فلذلك كل القوانين الأخرى كانت لصالح الملاك وأدى الى ان يترك الفلاح ارضه ليزيد الضرر الاقتصادي^(٢٦)، وظهرت الطبقة البرجوازية مع الطبقة الاقطاعية، وانقسمت الى البرجوازية الصناعية التجارية، وكانوا يستغلون العامل الأجير، ويتجهون نحو التجارة وامتلاك العقارات أكثر من اتجاهاه نحو الصناعة، وذلك لسهولة الأرباح، وهناك البرجوازية الصغيرة والتي كانت مستغلة من قبل الرأسمالية الاحتكارية، ومن سوء معاملة الدولة وجهازها الإداري^(٢٧).

عانت الطبقات الكادحة والتي كانت تشمل الأغلبية الساحقة لسكان العراق في العهد الملكي، وشكل الفلاح أوسع الطبقات الاجتماعية التي وقعت على عاتقها ثقل الاستغلال الاقطاعي، والثقل الأكبر من النضال التحرري^(٢٨)، ومثل المثقفون وخاصة الطلاب قوة نشطة، عملت مع المثقفين بالقيام بدور كبير في قيادة النضال ضد الاستعمار واعوانه، وقد تأثر المثقفون العراقيون بثقافة الغرب وبالأحداث التي كانت تقع في ذلك الوقت، وكان نظرتهم الى الغرب مزيجا من الكراهية والاعجاب^(٢٩).

أما العمال وإن كانوا أفضل حالا من البقية غير انهم في مستوى منخفض من العيش نتيجة لقله أجورهم مما سبب لهم وضعا متدنيا من الفقر وتقصي الامية، فجعلت تلك الأوضاع بأن يشعر العامل بالاستغلال ثم بالنقمة والتمرد، ولقد أصدرت قانون العمال رقم (٧٢) لسنة ١٩٣٦ وتعديله قانون رقم (٣٦) سنة ١٩٤٢، ولقد اريد من خلاله اظهار البلاد بمظهر ديمقراطي ولم يطبق هذا القانون تطبيقا صحيحا^(٣٠)، وكان اكثر كثافة للعمال في القطاع النفطي، وقادوا عدد من الإضرابات بسبب قلة الأجور والفروق بالأجور، ومن تلك الإضرابات إضرابات التعدين

عام ١٩٣٢ و عام ١٩٣٧ و عام ١٩٤٦، نتيجة ارتفاع الأسعار وبقاء الأجور نفسها، وقابلت الحكومة الاضراب بالرفض، واتهامهم بأثمة مثيري الشغب^(٣١).

أما الجنود والضباط فمثلت الطبقة الكادحة في الجيش، وكان الجنود وضباط الصف ينتمون في الغالب الى أصول فلاحية، وقد ادوا دورا مهما في اسقاط الحكم الملكي من خلال انتمائهم الى التنظيمات العسكرية التي كانت تسعى الى تغيير نظام الحكم^(٣٢).

ثانياً: تنظيم الضباط الاحرار ودوره في تفجير الثورة:

هناك آراء ترى بان فكرة تشكيل التنظيم تعود الى عام ١٩٤٨ حينما شارك الجيش العراقي في حرب فلسطين، فلمس الضباط تهاون النظام الملكي تجاه القضية الفلسطينية، واهمالهم بالاستعداد للمعركة، بسبب خضوعهم للسيطرة العسكرية^(٣٣)، فعمل رفعت الحاج سري^(٣٤) الذي كان رتبته ملازم اول في وقتها بنشر أفكاره بين الجيش العراقي المشارك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وكانت الخلايا السرية خلايا صغيرة تسمى حركة الضباط الوطنيين، واخذت تلك الخلايا تكبر وتتمو^(٣٥)، وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر^(٣٦) فأشعلت الثورة المصرية روح الثورة في نفوس الجيش العراقي، وعمل الضباط على تنظيم عملهم السياسي لإقامة نظاما جمهوريا دستوريا، وكان على رأس أولئك الضباط الرائد رفعت الحاج سري فهو صاحب فكرة تنظيم الضباط الاحرار، واعتقد رفعت الحاج سري بان الجيش هو أداة التغيير الحقيقية^(٣٧)، وكان يتمتع الحاج رفعت بثقة كبيرة في صفوف الجيش لذلك بدأ هو والمهندس رجب عبد المجيد^(٣٨) بأول خطوة نحو تشكيل التنظيم الاحرار في أيلول عام ١٩٥٢ فقام بمفاتيحة بعض من الضباط الذين يثق بهم ومن ضمنهم العقيد الركن محمد نجيب الربيعي^(٣٩) وآخرون، ولكن التنظيم لم يأخذ إطاره الواضح الا بعد ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢^(٤٠)، وعد هذا التاريخ البداية الحقيقية لتنظيم الضباط الاحرار في العراق، وهو تاريخ يمتد من نكبة فلسطين ١٩٤٨ الى هذا التاريخ^(٤١).

قبل نهاية عام ١٩٥٦ كانت الخلايا قد تضاعفت وكثرت الى حد شعر الضباط الاحرار بضرورة بناء تشكيل للعلاقة أكثر تنظيما، فتشكلت لجنة عليا لقيادة تنظيم بغداد من عشرة ضباط في مقدمتهم العقيد الركن محي الدين عبد الحميد الذي ترأس تنظيم بغداد^(٤٢)، وكان أعضاء اللجنة ترغب في ضم أمري الوحدات والتشكيلات الى التنظيم، وكان الزعيم(العמיד) الركن عبد الكريم قاسم^(٤٣) أمر لواء المشاة ١٩ من الفرقة الثالثة معسكر المنصور، فتم مفاتيحته وانضم في نيسان ١٩٥٧، وترأس تنظيم المنصور، وبعد أسبوعين انضم العقيد الركن عبد السلام عارف^(٤٤) الى التنظيم، وأصبح عدد أعضاء اللجنة العليا ١٤ عضوا^(٤٥)، وتم دمج تنظيمي بغداد والمنصور

واصبح عبد الكريم قاسم رئيسا للجنة العليا في نيسان ١٩٥٧، وبلغ عدد الأعضاء خمسة عشرة ضابطا في منتصف عام ١٩٥٨^(٤٦).

ثالثاً: قيام ثورة ١٤ تموز ومصير الثلاثة الكبار:

مع توالي اجتماعات اللجنة العليا للضباط الاحرار تم تحديد أسلوب العمل وتنظيم ودراسة موضوع التخطيط للثورة وبحث مصير الاسرة المالكة، وكانت اهداف الثورة اسقاط الحكم الملكي وإقامة نظام جمهوري ديمقراطي، واجراء انتخابات حرة وتسليم الحكم الى الشعب، وتشكيل مجلس لقيادة الثورة من أعضاء اللجنة العليا يمثل السلطتين التشريعية والتنفيذية لمدة مؤقتة لحين تشكيل حكومة مدنية، والتخلص من عبد الاله خال الملك فيصل الثاني، ونوري سعيد^(٤٧) الذي كان رئيس وزراء الاتحاد الهاشمي، ولم يبت في مصير الملك فيصل الثاني، إلا إن عبد الكريم قاسم وعبد السلام اتفقا على قتل الثلاثة منعا لأي تدخل خارجي وتكرار ما حدث بعد ثورة ايار ١٩٤١^(٤٨)، ومن الأهداف أيضا القضاء على الاقطاع وتشريع قانون الإصلاح الزراعي، وتوزيع الأراضي على الفلاحين، وإجراء إصلاحات في مجالات اقتصادية واجتماعية، وتحرير الاقتصاد من التبعية الغربية، ودعم الجيش وتزويده بالأسلحة الحديثة، وإزالة القواعد العسكرية البريطانية من الحبانية والشعبية^(٤٩)، ومنح الأكراد الحكم الذاتي ضمن الدولة العراقية وأتباع اللامركزية في إدارة المنطقة، والخروج من حلف بغداد^(٥٠) واتباع سياسة الحياد الإيجابي والتعاون مع الدول المتحررة^(٥١).

أن الثورة التي قام بها الضباط الاحرار فجر ١٤ تموز لم تكن المحاولة الأولى، وإنما سبقتها عدة محاولات للإطاحة بالنظام ولكن لم تتوفر الظروف الملائمة لتنفيذها، لأن الضباط الاحرار كانوا يعتقدون أن أي حركة سوف يكون مصيرها الفشل إن لم تضع يدها على الملك فيصل الثاني وعبد الآلهة ونوري السعيد، إذن شرط أساسي تواجد الثلاثة في العراق للقيام بالحركة، لأنه إن نجا أحد منهم فإنه سوف يستطيع تأليب قوات داخلية بدعم خارجي للقضاء على أي حركة يقومون بها^(٥٢).

حانت الفرصة للضباط الاحرار للثورة لأسقاط الحكم الملكي عندما قررت رئاسة اركان الجيش العراقي في حزيران ١٩٥٨ ارسال جفيل اللواء العشرين من الفرقة الثالثة في جلواء وأمره العميد الركن أحمد حقي محمد الى الأردن لدعم حكومة الاتحاد الهاشمي^(٥٣)، ومساندة الجيش الأردني ضد التهديدات الصهيونية، وتعزيز موقف الحكومة اللبنانية من الثورة التي تواجهها آنذاك، ولكي تحل محل اللواء المدرع السادس العراقي الذي كان في الأردن^(٥٤).

كان الاتفاق الذي تم بين أعضاء اللجنة العليا على تنفيذ الثورة أثناء مرور اللواء في بغداد^(٥٥)، وقام عبد الكريم وعبد السلام عارف بتجهيز البيانات التي ستذاع على الشعب بعد الثورة، وتم اختيار بعض كبار الضباط ليشغلوا المناصب المختلفة في الحكومة الجديدة، بدون علم اللجنة العليا، ونتيجة هذا التصرف ظهرت بعد الثورة انقسامات بين الضباط، وأدت بعد الثورة الى وقوع صدامات بين القادة^(٥٦).

كانت اول خطوة للثورة هو اقناع أمر الوحدة الزعيم أحمد حقي الذي كان في مقدمة اللواء بالتقدم مع سرية مقر اللواء الى مدينة الفلوجة، والانتظار فيها حتى الصباح لحين وصول بقية القطعات، وبذلك تم عزله عن اللواء، ليسمع في صباح اليوم الثاني خبر الثورة من الراديو، أما عبد السلام عارف فسيطر على لواء العشرين باعتباره أقدم ضابط فيها، فتوقف عند نقطة الحسينية، وقام بتوزيع المهام على الضباط البقية^(٥٧)، وعند فجر يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ وصل عبد السلام عارف الى خان بني سعد بأمر بتنفيذ الخطة بعد اجراءه تغييرات بين أمري الافواج ووزع العتاد على القطعات في الساعة الرابعة صباحاً، ثم اندفع نحو بغداد الذي وصلها الساعة الخامسة صباح ١٤ تموز، وتم السيطرة على الأهداف التالية حسب الخطة المرسومة^(٥٨).

- السيطرة على معسكر الرشيد، وارسال قوة الى السفارة الامريكية القريبة من المعسكر لمنع لجوء أي سياسي إليها، كما تم السيطرة على الشرطة السيارة^(٥٩).
- سيطر الفوج الأول على دائرة البرق والبريد والهاتف في شارع الرشيد، ومسك رأس الجسور والسيطرة على وزارة الدفاع، وسيطر الفوج الثاني على منطقة الاعظمية، والقصر الملكي في الحارثية، وسيطرة الفوج الثالث على جانب الكرخ فاحتل دار الإذاعة ومنها اذاع عبد السلام عارف بيان إعلان نهاية الحكم الملكي وإعلان الجمهورية، وتوجهت سرية من الفوج الثالث الى بيت نوري السعيد^(٦٠).
- السيطرة على معسكر سعد في بعقوبة وبعدها على مدينة بعقوبة، والطريق المؤدي الى بغداد^(٦١).

عندما انطلق صوت عبد السلام عارف بإعلان البيان الأول، كان عبد الكريم قاسم يحرك لواء مشاة المنصور باتجاه بعقوبة، ولم يعرف أحد من الضباط نبأ الثورة لعدم وجود أجهزة المذياع، ووصل اللواء الى بعقوبة حيث علم الضباط هناك بنأ الثورة^(٦٢)، وعندما سمع عبد الكريم قاسم البيان توجه الى بغداد ووصلها قبل الظهر، وتوجه الى مبنى الإذاعة والتقى بعبد السلام عارف وهناك على نجاحه باحتلال بغداد، بعدها توجه الى مبنى وزارة الدفاع فوجد العقيد عبد اللطيف الدراجي^(٦٣) قد اقام فيه مقراً له، فأيقن إن الأمور استقرت لصالح الثوار^(٦٤).

شرح عبد الكريم قاسم من وزارة الدفاع بتنظيم حكومته، وكان يرسل البيانات الى عبد السلام عارف ليذيعها على الشعب، وبعد أن تسلم عبد السلام بيانيين غادر الإذاعة والتحق بعبد الكريم قاسم، لمشاركته في وضع الأسس السياسية والدستورية للنظام الجمهوري الجديد، إن وصول عبد الكريم قاسم الى بغداد بعدما انجز عبد السلام عارف مهمته، أدى فيما بعد الى ان يدعي عبد السلام عارف أنه صاحب الفضل في تنفيذ الثورة، الامر الذي أدى الى صراع خفي بين الاثنين، والذي أدى الى انتكاسة الثورة وانحرافها عن مسارها الحقيقي فيما بعد^(٦٥).

أما مصير الثلاثة الكبار الملك فيصل الثاني وولي العهد عبد الاله ونوري السعيد، فلقد أمر عبد السلام عارف النقيب منذر سليم من اللواء العشرين بالهجوم على قصر الرحاب^(٦٦)، وعند وصول القوة تم فتح النار على القصر عند الساعة الخامسة فجراً، فاستيقظ الملك فيصل الثاني وعبد الاله والاسرة المالكة في القصر، فطلب عبد الاله من العقيد طه بامرني أمر الحرس الملكي في قصر الرحاب بكسب الوقت بالتفاوض مع القوة المحاصرة ليتسنى له الاتصال بالقوات الموالية من الشرطة السيارة، واللواء الأول من الفرقة الأولى في المسيب وهما القوتان من اهم القوات في خطة حفظ امن بغداد^(٦٧)، ولكن امام القوات المحاصرة والمعزز بقوات كبيرة رجحت كفة القوات المحاصرة فاضطر الملك وعبد الاله الى الاستسلام للقوات المحاصرة لهم وخرج الملك وعبد الاله والملكة نفيسة ام عبد الاله واخته الاميرة عابديه وهيام زوجة عبد الاله وخادمتها الى خارج القصر في الساعة السابعة، وطلب منهم التوجه الى الباب الرئيسي لنقلهم الى وزارة الدفاع وكان الثوار يحيطون بهم^(٦٨).

بعد خروج العائلة المالكة من القصر تم إطلاق النار على الملك وعبد الاله ومن معهم، وتشير الرواية بأن ضابط الحرس الملكي النقيب ثابت يونس قام بفتح النار على القوة المحاصرة، فأصاب النقيب عبد الله مصطفى إصابة بالغة، وارتبك الضباط وظنوا انهم وقعوا في كمين ففتحوا النار بدون وعي فقتل الاسرة المالكة باستثناء هيام زوجة عبد الاله^(٦٩)، تم نقل الجثث من قبل القوات المهاجمة لإرسالها الى الطب العدلي، في الوقت نفسه هجمت الجماهير على الجثث وسحبت جثة عبد الاله وعلقت على جسر الشهداء ثم على باب وزارة الدفاع ثنراً لشهداء ثورة مايس ١٩٤١، ثم أحرقت الجثة، بينما دفنت جثة الملك ومن كان معه في المقبرة الملكية^(٧٠).

أوكل مهمة القبض على نوري السعيد الى الرائد بهجت سعيد وقتله إذا هرب، ورافق بهجت العقيد وصفي طاهر^(٧١) باعتباره المرافق السابق لنوري السعيد ويعرف مكان بيته الذي يقع في منطقة كراة مريم بجانب الكرخ على الضفة الغربية لنهر دجلة، ويبدو ان نوري سعيد قد خرج

من المنزل بعد سماعه لصوت اطلاقات النار، وبعد انتقاله من مكان الى آخر في بغداد متخفياً، تم التعرف في الشارع من قبل أحد الجنود يوم ١٥ تموز فتم قتله^(٧٢).

النظام الجمهوري في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣. أولاً: تشكيل مجلس السيادة:

أطاح الزعيم(العميد) الركن عبد الكريم قاسم بالنظام الملكي في ١٤ تموز وأقام الجمهورية، وقبل اعلان الدستور في ٢٧ تموز ١٩٥٨، فانه قام بتشكيل الوزارة يوم ١٤ تموز فتولى هو رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع، وتولى عبد السلام عارف نائباً له ووزارة الداخلية وعين احد عشر وزيراً، وصدر المرسوم الجمهوري الأول لسنة ١٩٥٨ بتعيين عبد الكريم قاسم قائداً عاماً للقوات المسلحة وعبد السلام عارف نائباً له، وقد منح الوزارة السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتتولى الوزارة اصدار القوانين، ويقوم مجلس السيادة بالمصادقة على القوانين^(٧٣)، وكان من ضمن مقررات اللجنة العليا للضباط الاحرار تشكيل مجلس قيادة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عند نجاح الثورة، ومن خلال المجلس يتم المحافظة على الثورة ومكتسباتها في ساعاتها الأولى، ويعهد إليها السلطة التشريعية في البلاد أثناء مدة انتقالية وبعد هذه المدة يتم حل المجلس ويأتي مكانها المجلس الوطني^(٧٤)، وكان الهدف من تشكيل مجلس قيادة الثورة والذي كان الى حد كبير يشبه ما حدث في مصر هو تحقيق مبدأ القيادة الجماعية، على أن يصبح المجلس سنداً لحكومة مدنية في مرحلة انتقالية ومشرفاً عليها، وأتفق الضباط الاحرار على أنه بعد انتهاء مرحلة الانتقال يعود أعضاء اللجنة الى ثكناتهم ومن يريد الاشتغال بالسياسة عليه أن يستقيل من الجيش، وأرادت اللجنة العليا للضباط الاحرار أيضاً الحفاظ على الثورة من خلال تشكيل مجلس قيادة الثورة لأن من وجهة نظرها بان أصعب مرحلة لثورتهم هو ما بعد إعلان الثورة خوفاً من استعادة النظام الملكي قوتها للعودة والقضاء على الثورة^(٧٥).

أستغرب الضباط الاحرار عندما سمعوا بتشكيل مجلس السيادة وعدم تشكيل مجلس قيادة الثورة، وقاموا بمراجعة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في الأمر، وكان ردهما كلا منها يحيلان الأمر الى الآخر الى أن تم تشكيل مجلس السيادة^(٧٦)، ويبدو ان الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف هما اللذان وضعوا تفاصيل المخطط الكامل للثورة وما بعدها، وانهما أهملآ آراء زملائهم من الضباط الأحرار بتشكيل مجلس قيادة الثورة^(٧٧).

وكان من أسباب عدم تشكيل مجلس قيادة الثورة هو أن عبد الكريم قاسم كان يرى أن المجلس سوف يحد من صلاحياته، ويمنع من فرض سيطرته بالكامل على الحكم، وأيضا إن

أعضاء اللجنة العليا للضباط الاحرار كانوا مختلفين فيما بينهم بالأراء ولو أنشئ المجلس لجلب بذور الخلاف الى داخل مجلس قيادة الثورة وأدى في النهاية الى القضاء على الثورة^(٧٨).

قبل الضباط الاحرار اقتسام عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف السلطة على مضمض، بعد أن حققت الثورة تأييدا شعبيا^(٧٩)، ولعل الاستثنائ بالسلطة من الأسباب الذي جعل أن يحل مجلس السيادة محل قيادة الثورة^(٨٠)، وأدت في النهاية الى حدوث انقسام بين صفوف الضباط الاحرار وأدت في النهاية الى فشل الثورة^(٨١).

كان الاتفاق بين الضباط الاحرار قبل الثورة على إعطاء صلاحيات رئاسة الجمهورية لمجلس السيادة، تحقيقا لمبدأ السيادة الجماعية، ومنعا لانفراد شخص واحد بالسلطة^(٨٢)، فلذلك لم يكن مجلس السيادة بديلا عن مجلس قيادة الثورة، لأن قرارات اللجنة العليا للضباط الاحرار في احد الاجتماعات السرية قبل الثورة، هو تحديد شكل نظام الحكم بعد الثورة، وكانت الغاية من انشاء المجلس الاستعاضة عن منصب رئاسة الجمهورية في الفترة الانتقالية، فلذلك لم تحدد اسم رئيس الجمهورية ولا مهامه، بل اجل البحث في الموضوع، وجاءت فكرة مجلس السيادة من السودان، عندما قام الفريق إبراهيم عبود بانقلاب سنة ١٩٥٠، فأسس مجلس السيادة لتحاكي منصب رئاسة الجمهورية^(٨٣)، ومما يؤكد هذا الكلام ان الضباط الاحرار كانوا على اتصال بالخبير القانوني فائق السامرائي لاستشارته في بعض الامور القانونية والدستورية المتعلقة بطبيعة المرحلة السياسية ما بعد نجاح الثورة، فأشار عليهم الى نقل تجربة السودان في تشكيل مجلس سيادة ثلاثي يراعي اعتبارات عديدة تتشابه في بعضها والاعتبارات التي تتحكم في وضع العراق^(٨٤).

ثانياً: دور عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في اختيار أعضاء مجلس السيادة:

أصدر القائد العام للقوات المسلحة عبد الكريم قاسم البيان رقم (٢) بتشكيل مجلس سيادة الدولة الذي انيط به صلاحيات رئيس الجمهورية وجاء في البيان: بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة واستنادا بما جاء ببياننا المرقم (١) والمؤرخ في ١٤ تموز ١٩٥٨ تم تشكيل مجلس السيادة للدولة على الوجه الآتي^(٨٥):

١- الفريق الركن محمد نجيب الربيعي رئيساً.

٢- محمد مهدي كبة^(٨٦) عضواً.

٣- خالد النقشبندي^(٨٧) عضواً.

كتب ببغداد اليوم الرابع عشر من شهر تموز ١٩٥٨^(٨٨).

لم يشر البلاغ الى إقامة نظام حكم نيابي، ولأن الحكم سيكون رئاسيا، وسيمارس صلاحيات الرئيس مؤقتا مجلس السيادة، وليس من الممكن معرفة من صاغ البيان، فكلا من الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف بانه هو من وضع البيان، ويبدو ان البلاغ يتفق مع آراء عبد الكريم قاسم أكثر منه مع آراء عبد السلام عارف^(٨٩).

كانت اللجنة العليا للضباط الاحرار قد عقدت قبل الثورة اجتماعيين لاختيار الأشخاص الذين سوف يتولون المهام المهمة في الدولة، عقد الاجتماع الأول في بيت عبد الوهاب الشواف في الأول من تموز عام ١٩٥٨ ولكنهم لم يتوصلوا الى نتائج، وعقد الاجتماع الثاني في بيت عبد الكريم قاسم في ٤ تموز ولم يتوصلوا الى شيء أيضا، فلذلك قام عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي بوضع أسماء مجلس السيادة في الاجتماع الذي جرى في ١١ تموز وتم اختيار الأسماء السابقة^(٩٠)، وقد عرض عبد الكريم قاسم على ناجي طالب^(٩١) منصب رئاسة المجلس ولكنه رفضها، لأنه كان يرى لابد من وجود مجلس قيادة الثورة ولا يرى بديلا عنها^(٩٢).

جاء ترشيح عبد الكريم قاسم لمحمد نجيب الربيعي وهو عربي سني لأنه من أصدقاءه ويحظى باحترام الجيش العراقي وكان لديه شعبية بين ضباط الجيش العراقي بما عرف عنه من زهد ونزاهة، وهو من الضباط المنظمين الى تنظيم الضباط الاحرار^(٩٣)، وكان أمر عبد الكريم قاسم، وكان كبير السن ولا طموح سياسي لديه ولا يكون مصدر ازعاج لعبد الكريم قاسم^(٩٤).

أما ترشيح محمد مهدي كبة عضوا في مجلس السيادة فقد تم اختياره باتفاق بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي لكونه من الطائفة الشيعية ومن زعماء الحركة الوطنية في العراق، وبقي في المنصب حتى بداية شباط سنة ١٩٥٩ حيث امتنع عن الدوام من هذا التاريخ بسبب استقالة زميله في حزب الاستقلال محمد صديق شنشل من منصب وزير الارشاد، وفي يوم ٨ شباط من العام نفسه قدم استقالته، وحاول عبد الكريم قاسم إقناعه بالعدول عن الاستقالة، لكنه اصر عليها^(٩٥)، وبعد استقالته حل محله عبد المجيد كمو^(٩٦) عضوا في مجلس السيادة، أما اختيار خالد النقشبندي فتم اختياره من قبل عبد السلام عارف، لأنه صديقه ويمثل القومية الكردية في مجلس السيادة، وبقي في منسبة حتى وفاته، وبعد وفاته حل محله رشاد عارف^(٩٧) عضوا في مجلس السيادة^(٩٨)، وكان النقشبندي ليس منتميا الى حزب او اتجاه سياسي عند قومه ولا يمثل أي ازعاج للحكومة، وكان محمد مهدي قومي غير مساوم وخصم للإنكليز، وسنه ومرضه المبلى به لا يسمحان له ببذل جهد كبير^(٩٩).

أن هذا التشكيل يكشف عن قدرة عبد الكريم قاسم في فهم التوازنات الاجتماعية والسياسية في العراق^(١٠٠)، وأن اختيار عبد الكريم قاسم وعبد السلام على هذا الشكل هو القصد منه تقويت

الفرصة على أعضاء اللجنة العليا للضباط الاحرار لتشكيل مجلس قيادة الثورة، فضلا على أن أولئك هم من الأشخاص الذين يسهل التأثير عليهم ومن ثم وضعهم في خدمة المخططات الشخصية لكبر سنهم^(١٠١)، واتصف اعضاء مجلس السيادة بالطيب والعفة، بعيدين كل البعد عن مسؤولياتهم الفعلية التي نصت عليها الدستور المؤقت الذي صدر بعد ثورة ١٤ تموز^(١٠٢).

ثالثاً: صلاحيات مجلس السيادة:

وفقا للبيان الأول للثورة فإنه يعهد إليه رئاسة الجمهورية بصورة مؤقتة ريثما يتم استفتاء الشعب لانتخابات رئيس الجمهورية، ولكن بعد صدور الدستور المؤقت أنيط بمجلس السيادة صلاحيات رئيس الجمهورية، ففي الباب الثالث المسمى بنظام الحكم في المادة العشرين منه يذكر فيه يتولى رئاسة الجمهورية مجلس السيادة من رئيس وعضوين، وفي المادة الحادية والعشرون أعطيت حق مصادقة المجلس على قرارات مجلس الوزراء الذي أعطيت له السلطة التشريعية والتنفيذية^(١٠٣).

قام مجلس السيادة بإصدار عدة قرارات مهمه منها: أصدر مرسوما جمهوريا رقم (١) ينص على تعيين الزعيم الركن عبد الكريم قاسم قائداً عاماً للقوات المسلحة، وتعيين عبد السلام عارف نائبا له، وصدر المرسوم ذو الرقم (٢) الذي صار بموجبه عبد الكريم قاسم رئيساً للوزراء ووزير الدفاع وكالة^(١٠٤)، وأيضا قام المجلس بالمصادقة على الدستور المؤقت، وعلى قانون دعاوي العشائر، وقانون تطهير الجهاز القضائي، وقانون تطهير الجهاز الحكومي^(١٠٥).

كان مجلس السيادة يقوم بالأعمال التي هي من اختصاص رؤساء الدول، كقبول أوراق اعتماد السفراء الأجانب، ولم يكن من اختصاصها اختيار رئيس الوزراء، والوزراء، وقبول استقالتهم ولا اقالتهم، ومع هذا كان أعضاء مجلس السيادة يحضرون جلسات مجلس الوزراء، ويناقشون معه الأمور المعروضة، وكان موافقتهم كافية بحسب ما اشترطته المادة الحادية والعشرون من الدستور المؤقت^(١٠٦). ولكن بسبب وجود المجلس العسكري لم يكن لمجلس السيادة الدور الحقيقي برفض قرارات مجلس الوزراء أو الاعتراض عليها لذلك أصبح تابعا لمجلس الوزراء في قراراته وتشريعاته. كذلك أغفل الدستور طريقة إقالة أو استقالة رئيس أو عضوي المجلس السيادي وأغفل أيضا كيفية تعيين أعضاء جدد فيه، ولذلك أخرج رئيس الوزراء الزعيم عبد الكريم قاسم عندما استقال محمد مهدي كبه في الثامن من شباط ١٩٥٩، وتوفي خالد النقشبندي في تشرين الثاني ١٩٦١، لذلك استشار رئيس الوزراء عدداً من رجال القانون لتجاوز الموضوع، وبعد التداول معه أشاروا عليه بالرجوع الى البيان الأول للثورة، لأنه شكل المرجع الأول لتأسيس الجمهورية العراقية ومجلس السيادة، ولذلك أعيد تشكيلة المجلس بموجب البيان رقم

(٣) عام ١٩٦١ برئاسة محمد نجيب الربيعي وعضوية عبد المجيد كمونة ورشيد عارف من دون حصول أي تغيير في صلاحياته^(١٠٧).

لقد اغفل الدستور مقدار الحصانة التي يفترض أن يتمتع بها كل من الرئيس أو عضوي المجلس، وأيضا أغفل الدستور الإشارة الى المسؤولية السياسية لرئيس أو عضوي المجلس^(١٠٨). استنادا الى ما جاء في قانون ملاك الجمهورية العراقية المرقم (٢٥) لعام ١٩٦٠ أصبحت تشكيلات مجلس السيادة محددة بما جاء في القانون المذكور وهي كما يأتي^(١٠٩):

- ١ - رئيس الديوان الجمهوري.
- ٢ - رئيس التشريعات الجمهوري.
- ٣ - نائب رئيس الديوان الجمهوري.
- ٤ - نائب رئيس التشريعات الجمهوري.
- ٥ - تشريعاتي.

احتوى المجلس على بعض الوظائف العامة ك (مدير، محاسب، رئيس ملاحظين، ملاحظ، كتاب ٠٠٠ الخ)، اما تشكيلات إدارة المجلس فلم يصدر أي نظام بخصوصها، وقد أتخذ المجلس من مبنى البلاط الملكي القديم مقراً له^(١١٠).

مع الصلاحيات التي كانت يتمتع بها مجلس السيادة، ولكن أكثر الصلاحيات بيد عبد الكريم قاسم كونه رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، ووزير الدفاع^(١١١)، ونرى السيطرة على الأمور منذ بداية الثورة، فعندنا صدرت مراسيم الجمهورية في الأيام الأولى من الثورة قبل أن تعرض على المجلس، أو توقيعه من أعضائها، وأن اسهام المجلس في ممارسة سلطته كان اسهاما شكليا ورمزيا، إذا لا نفوذ سياسي على الدولة، ولم يرفض أي مرسوم ولا قرار صادر من مجلس الوزراء ولا من القائد العام، لأن أعضاء المجلس يدينون لكل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي لأنهم السبب في تعيينهم ويربطهم علاقة صداقة^(١١٢).

كان من مساوئ ثورة ١٤ تموز بعد نجاحها في اسقاط الحكم الملكي هو عدم تشكيل مجلس وطني لقيادة الثورة لمنع سيطرة الدكتاتورية العسكرية الفردية، وتحقيق القيادة الجماعية والسهر على تحقيق القيادة الجماعية، والعمل على تحقيق اهداف الثورة، وتحولت الثورة لمجرد انقلاب عسكري دكتاتوري، وأدى الى عدم توفير الظروف لإقامة مؤسسات ديمقراطية وهذا من أكبر الأسباب التي أدت الى تردي الوضع فيما بعد، ولم تملي وجود مجلس السيادة مكان مجلس قيادة الثورة فمجلس السيادة لم يمارس أي سلطة حقيقية وكان عبد الكريم قاسم يستغل أحيانا في غير اتجاه الثوري^(١١٣).

كانت مهمة مجلس السيادة شكليا اذ لم يحصل أن اعترض هذا المجلس على القوانين والبيانات والمراسيم والأنظمة التي تصدرها الوزارة، وكانت وظيفتها هو المصادقة على التشريعات دون الاعتراض، وبالنسبة للوزارة فان رئيس الوزراء صاحب الصلاحية في تعيين الوزراء وانهاء خدماتهم بمرسوم جمهوري يصدر دون الحاجة الى مصادقة مجلس السيادة، وأوضح مثال على ذلك هو اعضاء عبد السلام عارف من منصبه^(١١٤)، وكان حضور أعضاء مجلس السيادة لاجتماعات مجلس الوزراء منذ قيام الثورة وحتى انقلاب ٨ شباط ١٩٦٨، بمثابة المصادقة على التشريعات التي كان يسنها مجلس الوزراء كما اشترطتها المادة (٢١) من الدستور المؤقت^(٣)، لذلك فان طبيعة الحكم العسكري التي فرضت نفسها على مجلس السيادة مدعاة للعضو المدني الوحيد في مجلس السيادة محمد مهدي كبة لتقديم استقالته من المجلس في وقت مبكر في ٨ شباط ١٩٥٩، وقد عبر عن موقفه ذلك بقوله: ((كان سبب استقالتي من مجلس السيادة اعتقادي بأن قاسم اخذ ينحرف عن المبادئ والأهداف التي قامت عليها ثورة ١٤ تموز الوطنية بتكره للحياة الديمقراطية الصحيحة وإتباعه السلوك الدكتاتوري واستبداده في تصريف شؤون البلاد دون الأخذ بتوجيه وأرشاد المخلصين في مجلسي السيادة والوزراء))^(١١٥).

كان الخطأ الذي ارتكبه عبد الكريم قاسم هو ضرب القوى السياسية العراقية مع بعضها البعض، وخاصة الشيوعيون وحزب البعث، وقصد التخلص منهم جميعاً، ولكنه لم يستطع إيجاد قوة سياسية بديلة لتشكيل قاعدة شعبية داعمة لحكمه^(١١٦) مما أدى الى حدوث انقلاب في ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق اسقطت حكم عبد الكريم قاسم، واتت بعبد السلام رئيساً للعراق، والغى مجلس السيادة^(١١٧).

الخاتمة

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- ١- أن أوضاع العراق بشكل عام كانت سيئة، فالبلاد كانت تحت سيطرة القوى الأجنبية، والاسرة الحاكمة، والحكومة بشقيها التشريعي والتنفيذي كانت لا تمثل الشعب بل فئات الاقطاع البرجوازية. وكان الاقتصاد تحت سيطرة القوى الاستعمارية، وعملائها، والأوضاع الاجتماعية أيضا كانت سيئة فلقد كانت تنتشر الامراض في ضل غياب الاهتمام الصحي وقلة المستشفيات، وعدم الاهتمام بالتعليم وقلة المدارس، والهدف من عدم الاهتمام بوضع العراق هو إبقاء الشعب متخلفا لضمان بقاء سيطرتهم على العراق ونهب خيراتها.
- ٢- كان هدف تنظيم الضباط الاحرار هو اسقاط الحكم الملكي وإعلان الجمهورية، والتخلص من عبد الاله ونوري السعيد، ولم يبت في مصير الملك فيصل الثاني، لكن عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف قد اتفقا على قتل الثلاثة معاً، لمنع أي تدخل خارجي وافشال ثورتهم كما حدث في ثورة مايس ١٩٤١.
- ٣- جرى التخطيط للإطاحة بالحكم الملكي في العراق حوالي سبع مرات، ولكن مع كل محاولة كان هناك سببا للإلغاء وعدم التنفيذ بسبب عدم تواجد الثلاثة في العراق في نفس الوقت. لذلك اختير موعد تفجير الثورة بدقة حيث تم توزيع المهام جيدا على القوات التي تحركت نحو العاصمة ونجحوا في ذلك.
- ٤- تم قتل الملك فيصل الثاني وخاله عبد الاله ونوري السعيد، وتولى الزعيم عبد الكريم قاسم رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع، ومثل السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتولى الوزارة اصدار القوانين، وتقوم مجلس السيادة بالمصادقة على القوانين، ومن اهم اعمالها اصدار مرسوم بتعيين عبد الكريم قاسم رئيسا للوزراء.
- ٥- لم يشكل مجلس لقيادة الثورة بحسب ما تم الاتفاق عليه من قبل تنظيم الضباط الاحرار وإنما تم تشكيل مجلسا للسيادة، وعبد الكريم قاسم هدف من ذلك التفرد بالسلطة من خلال سيطرته على مجلس السيادة بتعيينه شخصيات محترمة ومعروفه لديه، وليس لديهم أطماع بالسيطرة على الحكم.
- ٦- تم اختيار رئيس وأعضاء مجلس السيادة من فئات المجتمع العراقي عربان سني وشيعي والثالث كردي.



٧- أصدر مجلس السيادة عدة قرارات مهمة منها: تعيين عبد الكريم قاسم، والمصادقة على الدستور المؤقت، وكان المجلس يقوم بالأعمال التي هي من اختصاص رؤساء الدول، كقبول أوراق اعتماد السفراء الأجانب.

٨- لم يكن من اختصاصها اختيار رئاسة الوزراء وقبول استقالاتهم ولا اقالمتهم. ونظرا لوجود شخصيتين قويتين وهما عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف أثرتا على المجلس، فلذلك كانت قراراتها مقيدة ولم تتعرض هذا المجلس على أي قرار، انهى عمل المجلس بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣.

References

- (١) جاسم محمد العدول وآخرون، تاريخ الوطن العربي المعاصر، دار ابن الاثير، جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص ٤٥.
- (٢) ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، ثورة ١٤ تموز في العراق، منشورات مكتبة البيضة العربية، ط٢، بغداد، ١٩٥٨، ص ١٩.
- (٣) حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦، مكتبة المثني، بغداد، ١٩٨٣، ص ٢٨.
- (٤) ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢٠.
- (٥) كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، منشورات مكتبة البديسي، بغداد، ١٩٨٧، ص ٣٩.
- (٦) خالد صبحي أحمد الخيرو، السياسة الخارجية العراقية ١٩٤٥-١٩٥٣، مطبعة دار القادسية، بغداد، ١٩٨٦، ص ٨٧.
- (٧) حسين جميل، المصدر السابق، ص ٧٥-٧٦.
- (٨) عبد الرحمن النقيب بن السيد علي افندي: ولد سنة ١٨٤١ في بغداد، يرجع نسبه إلى الشيخ عبد القادر الكيلاني، تولى نقابة الأشراف في بغداد سنة ١٨٨٨م، ولقد كان بين النقيب وبرسي كوكس علاقات قوية فلذلك اقنعه برسي كوكس بتشكيل الحكومة المؤقتة في ٢٥ من تشرين الأول ١٩٢٠، كان النقيب أحد المرشحين لتولي عرش العراق في مؤتمر القاهرة المنعقد في ١٢ آذار ١٩٢١، وقد أُلّف ثلاثة وزارات متتالية، توفي في بغداد يوم ١٣ حزيران عام ١٩٢٧. للمزيد ينظر: رجاء حسين حسني الخطاب، عبد الرحمن النقيب رئيس الحكومة العراقية المؤقتة، منشورات المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٨٥، ص ٩-٤٧.
- (٩) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١٠، ط ٣، مطبعة العرفان، لبنان، ص ٣٠٦.
- (١٠) عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي، دار الحصاد، دمشق، ٢٠٠٠، ص ١٠٧.
- (١١) حازم مجيد أحمد الدوري، انتفاضة العراق القومية عام ١٩٥٦، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى مجلس التاريخ العربي للدراسات العليا، بغداد، ١٩٩٩، ص ٣٣.
- (١٢) ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢١-٢٣.
- (١٣) بكر صدقي بن شوقي: ولد عام ١٨٨٥ في بغداد وتعلم فيها، تخرج في مدرسة الأركان في استانبول عام ١٩١٥، التحق بالجيش السوري، انضم إلى الجيش العراقي عام ١٩٢١، أكمل دراسته في الهند ثم في بريطانيا عام ١٩٣٢، وصل إلى رتبة فريق، قمع حركة الآشوريين عام ١٩٣٣، وتمرد العشائر في الرميثة عام ١٩٣٥، وفي الديوانية عام ١٩٣٦، اغتيل مساء يوم ١١ آب ١٩٣٧ في حديقة مطار الموصل، نقل الجثمان إلى بغداد ودفن في مقبرة باب المعظم في يوم ١٢ آب ١٩٣٧. محمد علي الصويركي الكردي، الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التاريخ، المجلد الأول، ص ٣٢٤-٣٢٦.
- (١٤) غازي بن فيصل، ثاني ملوك العراق، ولد في مكة ٢١ آذار ١٩٢١، نشأ عند جده الشريف حسين في الحجاز، جيء به إلى بغداد في ٥ تشرين الأول ١٩٢٤، ونودي به ولياً للعهد، درس في كلية هارو في لندن ١٩٢٦، وعاد إلى بغداد في تشرين الأول ١٩٢٨، فالتحق بالكلية العسكرية وتخرج منها ملازماً ثانياً

- في حزيران ١٩٣٢، وقد عين مرافقاً لأبيه، وناب عن أبيه في أثناء زيارته لبريطانيا في حزيران عام ١٩٣٣، خلف أباه ملكاً للعراق في ٨ من أيلول ١٩٣٣، حكم العراق إلى أن توفي في ٤ نيسان ١٩٣٩، مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج ١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٥، ص ٢١.
- (١٥) فيصل الثاني بن غازي: هو الملك الثالث والأخير للعراق، ولد في ٢ من آيار عام ١٩٣٥، أصبح تحت وصاية خاله بعد مقتل ابية سنة ١٩٣٩، أصبح ملكاً في ٢ من آيار ١٩٥٣، قتل يوم ١٤ تموز عام ١٩٥٨. للمزيد ينظر: طارق إبراهيم شريف، سيرة حياة الملك فيصل الثاني ١٩٣٥-١٩٥٨ آخر ملوك العراق، دار الغيداء، الأردن، ٢٠١١، ص ٩-١٠٨.
- (١٦) عبد الآله بن علي بن الحسين شريف مكة: ولد في الطائف عام ١٩١٣، اكمل دراسته الثانوية فيها، ثم سافر الى القدس عام ١٩٢٨ للدراسة في الكلية العربية الدينية، التحق بكلية فكتوريا بالإسكندرية عام ١٩٢٩ لدراسة اللغة الانكليزية وآدابها، عاد بعدها الى العراق، وعُين وصياً على العرش بعد مقتل الملك غازي عام ١٩٣٩، الى ان بلغ فيصل الثاني سن الرشد عام ١٩٥٣، قتل على يد القوة المهاجمة على القصر الذي كان متواجداً فيه بتاريخ ١٤ تموز عام ١٩٥٨. للمزيد ينظر: عبد الهادي الخماسي، الأمير عبد الآله ١٩٣٩-١٩٥٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، ٢٠١، ص ٣٠-٤١٢.
- (١٧) رشيد عالي الكيلاني: ولد عام ١٨٩٢ في ديالى، جاءت اسرته الى بغداد عام ١٩٠٢، درس الحقوق وعمل بتدريس القانون، تولى عدة مناصب فتولى وزارة العمل والداخلية والعدلية ورئاسة مجلس النواب، ألف أربع وزارات، ألف حكومة الدفاع الوطني في نيسان ١٩٤٠، غادر العراق بعد ثورة مايس ١٩٤١ والتجأ الى ايران ثم ألمانيا والسعودية ومصر، عاد الى العراق بعد ثورة ١٤ تموز، ادين بمحاولة الانقلاب على عبد الكريم قاسم، وحكم عليه بالإعدام ولكن لم ينفذ، اطلق سراحه في ١٤ تموز ١٩٦١، سافر الى القاهرة ثم بيروت ليتوفي فيها بتاريخ ٢٨ آب عام ١٩٦٥. للمزيد ينظر: قيس جواد علي الغريزي، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢-١٩٦٥، دار الحوراء، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٢-١٥٢.
- (١٨) فرانتس تشنر وآخرون، تاريخ العالم العربي، دار صادر بيروت، ١٩٧٥، ص ٢٢٠.
- (١٩) محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩، ص ٢٠.
- (٢٠) رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٦، مصر، ص ٥٠.
- (٢١) محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز في العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣، ص ١٨٩.
- (٢٢) محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب، ص ٢٢.
- (٢٣) إبراهيم كبة، هذا طريق ١٤ تموز، ط ٢، دار الرواد المزدهرة للطباعة، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٣٨-٣٩.
- (٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٩.
- (٢٥) محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب، ص ٢٣-٢٤.
- (٢٦) جهاد صالح العمري وآخرون، العراق في التاريخ، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣، ص ٦-٧.
- (٢٧) ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، المصدر السابق، ص ١٩.

- (٢٨) كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص ١٩.
- (٢٩) محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم، بغداد، ١٩٨٩، ص ٣٥.
- (٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٦.
- (٣١) علاء طه ياسين، أثر النفط في الحركة العمالية العراقية ١٩٣١-١٩٥٨، مجلة سرى من رأى، المجلد ٣، العدد ٣، السنة الثانية، كانون الأول، ٢٠٠٦، ص ٧٥-٧٧.
- (٣٢) ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، المصدر السابق، ص ٣٥.
- (٣٣) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، ج ١، ط ٢، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٢٠؛ عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي، ص ١١١.
- (٣٤) العقيد رفعت الحاج سري: ولد ببغداد عام ١٩١٧، كان خالة جميل المدفعي، تخرج من المدرسة العسكرية عام ١٩٣٧، وبعدها من مدرسة الهندسة العسكرية عام ١٩٣٩، عين أمر فصيل هندسة برتبة ملازم ثاني، اشترك في حرب فلسطين ١٩٤٨، بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عين مديرا للاستخبارات العسكرية، اعتقل في ٢٣ آذار بتهمة مؤامرة الشواف ١٩٥٩، اعدم مع رفاقة في ساحة ام الطبول في ٢٠ أيلول ١٩٥٩. خليل إبراهيم حسين، الصراعات بين عبد الكريم قاسم ورفعت الحاج سري والقوميين، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٨، ص ٩٦، ١٣٠، ١٣٤.
- (٣٥) محمد حمدي الجعفري، عبد الكريم قاسم والضباط الاحرار والموقف من بريطانيا حتى عام ١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٧٩-٨٠.
- (٣٦) أطلق عبد الكريم قاسم على تنظيمهم اسم الضباط الأحرار تيمنا بحركة الضباط الاحرار الذين اطاحوا بالحكم الملكي في مصر. كمال ديب، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين الى الاحتلال الأمريكي، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٣، ص ٦٥.
- (٣٧) جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم ١٩٥٨-١٩٨٨، ج ٢، دار نيز للطباعة والنشر، السويد، ١٩٨٩، ص ٥٠٥.
- (٣٨) رجب عبد المجيد: ولد في مدينة عنه عام ١٩٢١، دخل الكلية العسكرية عام ١٩٤٧، كان قبل ثورة ١٤ تموز أمراً لمدرسة الصناعة الجوية، بعد ثورة ١٤ تموز لم يمنحه عبد الكريم قاسم منصباً مهماً في الحكومة الجديدة، بل عين بمنصب سكرتير مجلس الاعمار، توفي ببغداد عام ١٩٨٩. ستار نوري العبودي، عبد العزيز العقيلي حياته ودوره العسكري والسياسي في العراق ١٩١٩-١٩٨١، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٤٦-٤٨.
- (٣٩) محمد نجيب الربيعي: ولد عام ١٩٠٤ في بغداد، تخرج في المدرسة العسكرية سنة ١٩٢٧، اوفد الى لندن لمواصلة دراسته العسكرية سنة ١٩٢٧، عين سفير في جدة في تشرين الاول عام ١٩٥٧، ترقى الى رتبة فريق في تشرين الثاني سنة ١٩٥٧، بقي في منصب رئاسة مجلس السيادة حتى قيام ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ والتي أطاحت بعبد الكريم قاسم، توفي في بغداد عام ١٩٦٥. مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج ٢، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤، ص ١٦-١٧.
- (٤٠) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي، المصدر السابق، ص ٢٠-٢١.
- (٤١) فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، منشورات مكتبة آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٦، ص ٤٠-٤١.

- (٤٢) حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث الشيوعيون والبعثيين والضباط الأحرار، ترجمة عفيف البزاز، منشورات دار القبس، الكويت، ٢٠٠٣، ص ٨٥.
- (٤٣) عبد الكريم قاسم: ولد في بغداد عام ١٩١٤، في عام ١٩٣١ أصبح معلماً في الشامية بلواء الديوانية، وقضى في التعليم سنة واحدة وتركها، في أيلول ١٩٣٢ التحق بالكلية العسكرية وتخرج منها في ١١ كانون ١٩٤١، شارك في حرب فلسطين ١٩٤٨، كان رتبته قبل ثورة ١٤ تموز زعيم ركن، في ٦ كانون ١٩٦٣ ترفع الى رتبة فريق ركن، قامت حركة انقلابية ضده فاعدم بإطلاق الرصاص عليه في ركن أحد استوديوهات دار الإذاعة في بغداد بتاريخ ٨ شباط ١٩٦٣. عبد اللطيف الشواف، عبد الكريم وعراقيون آخرون ذكريات وانطباعات، تحقيق فاروق برتو، دار الوراق للنشر، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٥٥-٦٢.
- (٤٤) عبد السلام عارف: ولد في بغداد عام ١٩٢١، وتخرج من المدرسة العسكرية عام ١٩٤١ برتبة ملازم ثاني، شارك بثورة مايس ١٩٤١، وفي حرب فلسطين، تخرج من كلية الأركان عام ١٩٥١، في أيلول ١٩٥٨ تم اعفائه من جميع مناصبه، القي القبض عليه في ٥ كانون الأول ١٩٥٨ بعد عودته من جمهورية المانيا الاتحادية التي كان سفيراً فيها بتهمة محاولة قتل عبد الكريم قاسم، حكم عليه بالإعدام في ٥ شباط ١٩٥٩، اعفي عنه واطلق سراحه في تشرين الأول ١٩٦٢، أصبح رئيساً لجمهورية العراق من ٨ شباط ١٩٦٣-١٣ نيسان ١٩٦٦ حيث قتل بجائحة تحطم طائرته في البصرة اثناء قيامة بجولة في الجنوب. فيصل حسون، مصرع المشير عبد السلام عارف، ط٢، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤، ص ١٥.
- (٤٥) محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص ٣١٥.
- (٤٦) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي، المصدر السابق، ص ٢٢.
- (٤٧) نوري السعيد: ولد في بغداد عام ١٨٨٨، تخرج من الكلية العسكرية في الاستانة سنة ١٩٠٦، شارك في حرب البلقان ١٩١٢، وفي عام ١٩١٣ انضم الى جمعية العهد العربية السرية، تسلم منصب رئيس الأركان في حكومة سوريا ١٩١٨-١٩٢٠، شارك في تأسيس الجيش العراقي، في ٣٠ آذار ١٩٣٠ تسلم رئاسة الحكومة العراقية لأول مرة، ثم شكل بعدها ١٣ وزارة أخرى خلال ٢٨ سنة، تسلم منصب وزيرتي الدفاع والخارجية أيضاً أكثر من مرة، لقي مصرعه يوم ١٥ تموز ١٩٥٨. للمزيد ينظر: محمد حمدي الجعفري، نوري السعيد وبريطانيا خلاف ام وفاق، الأوائل، سورية، ٢٠٠٥، ص ١٦-٢٠١.
- (٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٤-٢٥.
- (٤٩) فاضل حسين، المصدر السابق، ص ٢٦-٢٨؛ جرجس فتح الله، المصدر السابق، ص ٥١٠-٥١٢.
- (٥٠) حلف بغداد: وقع العراق وتركيا في ٢٤ شباط ١٩٥٥ على حلف بغداد، والحلف قائم على أساس التعاون بين الدولتين في الدفاع المشترك بين أعضاء الحلف ضد أي خطر خارجي فضلاً عن التعاون الاقتصادي بين الاعضاء، وفتح الباب لدول الجامعة العربية وغيرها للانضمام اليها، وانضمت بريطانيا في نيسان ١٩٥٥ الى الحلف، ثم انضمت باكستان في أيلول ١٩٥٥، وإيران في تشرين الأول ١٩٥٥، واشتركت الولايات المتحدة في بعض لجان الحلف، والهدف من الحلف الحفاظ على المصالح الغربية في المنطقة،

- تحرر العراق من الحلف بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وبذلك تحرر من آخر روابطه مع الغرب. حسن صبحي، اليقظة القومية الكبرى يوليو ١٩٥٢، دار المعارف، مصر، ١٩٦٥، ص ١٤٥-١٤٦.
- (٥١) محمد كاظم علي، المصدر السابق، ص ٨٦.
- (٥٢) عبد الهادي الخماسي، المصدر السابق، ص ٤٠٦-٢٠٧؛ للمزيد عن المحاولات ينظر: محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب، ص ٤٦-٤٩؛ دائرة الشؤون الثقافية العامة، الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ النص الكامل لوقائع الندوة التي نشرت على حلقات في افاق عربية، بغداد، ١٩٨٧، ص ٤٩-٥١.
- (٥٣) الاتحاد الهاشمي: هو اتحاد بين المملكتين العراقية والأردنية، وكان حاكمي المملكتين من عائلة هاشمية واحدة وهما فيصل الثاني ملك العراق والحسين بن طلال ملك الأردن، جاء الإعلان بشكل رسمي في ١٤ شباط ١٩٥٨، وأصبحت قضايا العلاقات الخارجية والدفاع والسياسية الجمركية والتعليم من صلاحيات الحكومة الاتحادية، وفي آذار أقر دستور الاتحاد وأنشئ البرلمان الاتحادي، ثم اندمج الجيشان، وفي آيار شكلت أول حكومة للاتحاد، وأصبح ملك العراق بموجب الدستور هو رئيس الاتحاد، أعلن العراق عن انسحابه من الاتحاد في ١٥ تموز ١٩٥٨. للمزيد ينظر: مؤيد الوندائي، الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣، ص ٢٢-١٨٣.
- (٥٤) فاضل حسين، المصدر السابق، ص ٧٩.
- (٥٥) جرجيس فتح الله، المصدر السابق، ص ٢١٣.
- (٥٦) محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص ٤٤٦-٤٤٧.
- (٥٧) محمد حمدي الجعفري، عبد الكريم قاسم والضباط الاحرار والموقف من بريطانيا حتى عام ١٩٥٨، ص ١٤٤-١٤٦.
- (٥٨) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي، المصدر السابق، ص ٣١؛ فاضل حسين، المصدر السابق، ص ٨٠.
- (٥٩) ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، المصدر السابق، ص ١٨٥؛ محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص ٤٦٦-٤٧٦.
- (٦٠) صبحي عبد الحميد، اسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، مطبعة الاديب البغدادية، بغداد، ١٩٨٣، ص ٨٣-٨٤.
- (٦١) مذكرات العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤ تموز أسرارها أحداثها رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٠، ص ١١٦-١١٧.
- (٦٢) المصدر نفسه، ص ١١٧.
- (٦٣) عبد اللطيف الدراجي: ولد في الرمادي عام ١٩١٣، تخرج في الكلية العسكرية عام ١٩٣٧، عين أمرا للواء العشرين بعد ثورة ١٤ تموز، ثم أمرا للكلية العسكرية، اجبر على التقاعد في نيسان ١٩٥٩ بعد اتهامه بالمشاركة في انقلاب عبد الوهاب الشواف، عين بعدها محافظا للكوت ثم الموصل، عين بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ سفيرا في ليبيا عام ١٩٦٤، ثم عين وزيرا للداخلية في ٦ أيلول ١٩٦٤، توفي في حادث

- الطائرة الذي قتل فيه عبد السلام عارف في نيسان ١٩٦٦. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط٢، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٣، ص ٣٩٨.
- (٦٤) محمد حمدي الجعفري، عبد الكريم قاسم والضباط الاحرار، ص ١٥٣.
- (٦٥) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي، المصدر السابق، ص ٥١-٥٢.
- (٦٦) حازم حسن العلي، انتفاضة الموصل ثورة الشواف ٧ آذار ١٩٥٩، الدار العربية، بغداد، ١٩٨٧، ص ٢١.
- (٦٧) فاضل حسين، المصدر السابق، ص ٨٧.
- (٦٨) جرجيس فتح الله، المصدر السابق، ص ٥٣٤.
- (٦٩) مذكرات العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي، المصدر السابق، ص ١٣٠.
- (٧٠) عبد الهادي الخماسي، المصدر السابق، ص ٤١٢.
- (٧١) وصفي طاهر: ولد في بغداد عام ١٩١٨، دخلة الكلية العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم ثان، عين معاون ميدان لنوري السعيد ومرافقا له، عين بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ معاون ميدان لعبد الكريم قاسم، قتل في ٨ شباط ١٩٦٣. حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص ٦٥٤.
- (٧٢) محمد حمدي صالح الجعفري، نوري السعيد وبريطانيا خلاف أم وفاق، ص ١٩٤-٢٠٠.
- (٧٣) طارق حرب، الوجيز في الوزارة العراقية، دار الحكمة، لندن، ٢٠١١، ص ١١٢.
- (٧٤) محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص ٥٣٣.
- (٧٥) عبد الفتاح علي البوتاني، العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية ١٤ تموز ١٩٥٨-٨ شباط ١٩٦٣، دار الزمان، دمشق، ٢٠٠٨، ص ٥٤.
- (٧٦) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم الحربي، المصدر السابق، ص ٥٤-٥٥.
- (٧٧) سليمان المدني، الملف العربي في القرن العشرين، ج٥، المنارة، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٣٢.
- (٧٨) مذكرات العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي، المصدر السابق، ص ١٧٥-١٨٩.
- (٧٩) حازم حسن العلي، المصدر السابق، ص ٢٥-٢٦.
- (٨٠) محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص ٥٣٤.
- (٨١) عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص ٥٤.
- (٨٢) نوري عبد الحميد العاني وعلاء حاسم الحربي، المصدر السابق، ص ٥٤.
- (٨٣) دائرة الشؤون الثقافية العامة، المصدر السابق، ص ٢٢١.
- (٨٤) نزار علوان عبد الله، الدور السياسي للنخبة العسكرية في العر ١٩٥٨ - ١٩٦٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية-جامعة بابل، ٢٠٠٦، ص ١٠٠.
- (٨٥) عقيل الناصري، ١٤ تموز الثورة الثرية، ك ٢، دار الحصاد، دمشق، ٢٠٠٩، ص ٥٠٤.
- (٨٦) محمد مهدي كبة: ولد عام ١٩٠٠ في سامراء، أكمل دراسته الأولية فيها، انتقل مع عائلته الى الكاظمية عام ١٩١٨، انتمى الى الحزب الوطني العراقي عام ١٩٢٧، في عام ١٩٣٥ انتخب نائبا لرئيس نادي المشى بن حارثة الشيباني ثم رئيسا لها، أصبح عضوا في مجلس النواب عام ١٩٣٧، في عام ١٩٣٨

- انتخب نائباً عن بغداد، اشترك في تأسيس حزب الاستقلال عام ١٩٤٦، وانتخب رئيساً للحزب، توفي في بغداد في مارس ١٩٨٤. محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ١٦-٩٠، ٣٠؛ حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ٥٦٧.
- (٨٧) خالد عبد الغفار النقشبندي: ولد عام ١٩١٥ في قرية بامرني من قضاء العمادية، تخرج في المدرسة العسكرية سنة ١٩٣٧، وكلية الأركان سنة ١٩٤٥، وكلية الحقوق سنة ١٩٥٠، ثم اعتزل الخدمة في الجيش عام ١٩٥٢، وانتقل الى الخدمة المدنية فعين قائماً لقضاء رانية فكويسنجق، وحلبجة، عندما قامت ثورة ١٤ تموز كان متصرفاً للواء اربيل، توفي في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٦١. محمد علي الصويركي، المصدر السابق، مجلد ٢، ص ١٢١.
- (٨٨) عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص ٥٠٤.
- (٨٩) سليمان المدني، المصدر السابق، ص ٢٣٣-٢٣٤.
- (٩٠) دائرة الشؤون الثقافية العامة، المصدر السابق، ص ٢٢١.
- (٩١) ناجي طالب: ولد في الناصرية عام ١٩١٧، أكمل الدراسة الثانوية في بغداد، تخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٣٨، وصل الى رتبة زعيم ركن، بعد ثورة ١٤ تموز عين وزيراً للشؤون الاجتماعية حتى استقالته في ٧ شباط ١٩٥٩، بعد انقلاب ٨ شباط عين وزيراً للصناعة حتى ٧ تشرين الأول ١٩٦٣، وفي عام ١٩٦٥ عين وزيراً للخارجية، ورئيساً للوزراء ما بين ٩ آب ١٩٦٦ وحتى ٩ أيار ١٩٦٧، توفي في ٢٣ آذار ٢٠١٢. حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص ٦١٥-٦١٦.
- (٩٢) ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢٣٠.
- (٩٣) المصدر نفسه، ص ٢٣١.
- (٩٤) اوريل دان، ترجمة جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم، دار آراس، أربيل، ٢٠١٢، ص ٦٣.
- (٩٥) ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢٣١؛ نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم الحربي، المصدر السابق، ٥٢٢.
- (٩٦) عبد المجيد كموه: ولد في كربلاء عام ١٩١١، تخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٣٥، تدرج في سلك الإدارة حتى أصبح مفتشاً أدالياً. عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص ٦٢.
- (٩٧) رشاد عارف: ولد في كركوك عام ١٩١٠، تخرج في كلية الحقوق عام ١٩٣٤، عين عضواً في محكمة التمييز في ٢٧ آب ١٩٥٨، وقبل الثورة كان حاكماً في السليمانية. عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص ٦٢.
- (٩٨) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم الحربي، المصدر السابق، ص ٥٥.
- (٩٩) اوريل دان، المصدر السابق، ص ٦٣-٦٤.
- (١٠٠) حسن العلوي، عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين، ط٧، مطبعة سبجان، ذلك، ١٤٢٦ هـ، ص ١٤١.
- (١٠١) ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢٣١.
- (١٠٢) محمود الدرة، ثورة الموصل القومية ١٩٥٩، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٧، ص ٨٨.
- (١٠٣) محمد كاظم علي، المصدر السابق، ص ٩٩.

- (١٠٤) عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص ٥٣.
- (١٠٥) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم الحربي، المصدر السابق، ص ١٩٨-٢٢٦.
- (١٠٦) ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢٢٨.
- (١٠٧) صلاح خلف مشاي الغريزي، دور ضباط الجيش في التطورات السياسية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية- الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤، ص ٧٠-٧١.
- (١٠٨) المصدر نفسه، ص ٧٦.
- (١٠٩) نزار علوان عبد الله، المصدر السابق، ص ٩٩.
- (١١٠) المصدر نفسه، ص ٩٩.
- (١١١) حازم حسن العلي، المصدر السابق، ص ٢٤-٢٥.
- (١١٢) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ٨ شباط ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٨، ج ٦، ط ٢، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٥.
- (١١٣) إبراهيم كبة، المصدر السابق، ص ١٥-١٧.
- (١١٤) للمزيد ينظر: طارق حرب، المصدر السابق، ص ١١٢-١١٣.
- (١١٥) نقلاً عن: نزار علوان عبد الله، المصدر السابق، ص ١٠٤.
- (١١٦) صلاح العقاد، المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٥٨، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٨٥.
- (١١٧) رأفت الشيخ، المصدر السابق، ص ٥٢.